S/PV.7764

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٦٤

الثلاثاء، ٣٠ آب/اغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد إلنيتسكي
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد تورو - كارنافالي
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد لاميك
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2016/675)

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2016/720)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2016/675)

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2016/720)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غينيا – بيساو وتيمور – ليشتي للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وسعادة السيد أنطونيو دي أغويار باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للبرازيل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

واسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/675، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومعالي السيد أنطونيو دي أغويار باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للبرازيل، وسعادة السيد لويس بيرموديث، نائب الممثل الدائم لأوروغواي وممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، بشأن غينيا – بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد توري.

السيد توري (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن لأعرض تقرير الأمين العام (S/2016/675) عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. إن جلسة اليوم هي الثانية منذ أن زار مجلس الأمن غينيا – بيساو. وهذا يبرهن – إن كانت هناك حاجة إلى ذلك – على الاهتمام الخاص والمضطرد الذي يوليه المجلس لغينيا – بيساو.

وفي الوقت الذي أخاطب فيه المجلس، يجري العمل على إجراء مشاورات من أجل كسر الجمود السائد في الجمعية الوطنية الشعبية. ولم تنظر الجمعية الوطنية بعد في برنامج الحكومة على الرغم من أنه كان معدا منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر. ويبدو أن العملية التشريعية العادية، التي ينبغي أن تفضي إلى عقد جلسة عامة لمناقشة البرنامج، قد أصيبت بالشلل. ولم تتمكن اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية – وهي الجهاز المنشأ لتحضير جدول أعمال الجلسة العامة، من بين جملة أمور – من الانعقاد، منذ فشل اجتماعها الأول في ٢٨ تموز/يوليه، بسبب قرار حزب الأغلبية، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، تعليق مشاركته في تلك الجهود. ومن بين الأسباب التي عددها الحزب لذلك، اعتقال أحد أعضاء البرلمان الذي يتمتع بحصانة برلمانية، والحاجة إلى توضيح وضع أعضاء البرلمان الذين طردوا من الحزب في كانون الثاني/يناير.

وقد أطلق رئيس الجمعية الوطنية، في مواجهة هذا المأزق، مبادرة وساطة بين المجموعات البرلمانية للحزبين السياسيين

الرئيسيين، وهما الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي. وفي ١٦ آب/أغسطس، دعا رئيس الجمعية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى اجتماع شاطرهم خلاله نتائج هذه المبادرة وتحليله للحالة واقتراحه لإنهاء الأزمة. وطلب من المنظمات نقل اقتراحه.

وفي اليوم التالي، اجتمعت أنا وممثلو تلك المنظمات بالرئيس خوسيه ماريو فاز لمناقشة فرص حوار يتم تنفيذها بدعم منا. وقد رحب الرئيس بالمبادرة وأكد لنا استعداده لاستكشاف الحلول التي يمكن أن تساعد في حل الأزمة. وفي وقت لاحق، أجرينا سلسلة من المشاورات مع جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، ورئيس الوزراء والمحكمة العليا ومجموعة أعضاء الجمعية ال ١٥ المفصولين من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو، فضلا عن المجتمع المدني والزعماء الدينيين والتقليديين. وقد سعت المشاورات إلى جمع آراء أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الحالة الراهنة واستكشاف حلول للخروج من الأزمة.

كما تم اتخاذ خطوات أخرى شملت تجميع قائمة تضم ٥٧ توقيعا من أعضاء البرلمان، بمن فيهم منتسبو حزب التجديد الاجتماعي، أرسلت إلى رئيس الجمعية الوطنية في ٢٢ آب/أغسطس، لعقد جلسة عامة. ومنذ ٢٦ آب/أغسطس، بدأ الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي مفاوضات للتوصل إلى توافق في الآراء بغية إنهاء المأزق السياسي. إننا نرحب بشدة بتلك المبادرة ونعتمد على إحساس قادة الحزبين معا علاوة على كامل الطبقة السياسية في غينيا – بيساو بالمسؤولية من أجل التوصل إلى سبيل مؤكد للخروج من الأزمة في المستقبل القريب جدا. ومن المهم التأكيد على أنه، في غياب برنامج يحمل موافقة من انتخبهم الشعب على تنفيذه، مقرونا بميزانية مقابلة، سيكون من الصعب على الحكومة إجراء إصلاحات أساسية من أجل عودة مستدامة إلى الاستقرار المؤسسي وتنفيذ سياسات واستراتيجيات بهدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل ومعالجة مشاكل غينيا – بيساو الحقيقية، وهي مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

(تكلم بالإنكليزية)

وكجزء من الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو للمساعدة في حل الأزمة السياسية، واصلت العمل مع أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز مساعي الأمين العام الحميدة، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات مع رؤساء الدول الإقليمية للدعوة إلى تقديم الدعم لغينيا – بيساو. كما عقدت عدة اجتماعات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، علاوة على الشركاء الثنائيين الرئيسيين والجهات الوطنية صاحبة المصلحة، لتعزيز تنسيق جهود الوساطة من أجل كسر الجمود السياسي. وقد تشجعت كثيرا إزاء التزام جميع الشركاء الدوليين بمواصلة العمل في البلد.

ويسرني أن أشير إلى الالتزام الجماعي من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين بالمشاركة في الحوار. إن المأزق السياسي الحالي يمكن أن يحل وينبغي له أن يحل. وينبغي حث أطراف الأزمة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التضحيات والتنازلات اللازمة لإنهاء المواجهة البرلمانية ووضع الجهاز الحكومي على المسار الصحيح. وأهيب، في ذلك الصدد، بالقادة السياسيين بأن يضعوا الاعتبارات الحزبية جانبا ويركزوا على المصالح الوطنية، وكذلك على رفاه السكان الذين يعانون.

ويسرني أيضا أن الجيش يواصل التحلي بضبط النفس والحياد في مواجهة المأزق السياسي. ويتطلع الكثيرون منهم إلى تلقي الدعم المتعهد به لتسريحهم وإعادة إدماجهم الاجتماعي

والاقتصادي. وحرصا على الاستقرار في غينيا – بيساو، يجب ألا نخذلهم.

وفي حين لا تزال معالجة حالة الجمود الحالية أولوية فورية، ينبغي أن يوفر كسر حالة الجمود فرصة للجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو للتفكير في سبل إنهاء الدورة المتكررة من الشلل المؤسسي ويكفل الاستقرار المستدام. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حوار حقيقي وشامل للجميع فيما بين المواطنين. وهذه العملية تنطوي على إمكانية تحقيق استقرار المؤسسات وتمهيد الطريق لمعالجة الأولويات ذات الصلة، بما في ذلك العدالة والمصالحة وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

في ذلك الصدد، من دواعي التشجيع ملاحظة أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوطني تجري على قدم وساق. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قام وفد من اللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني، بتمويل من صندوق بناء السلام، بزيارة تيمور – ليشتي للوقوف على تجارب ذلك البلد في الحوار الوطني وعمليات العدالة الانتقالية. وستغذي هذه التجربة بلا شك الحوار الوشيك.

فكما نعلم جميعا، لا يمكن تحقيق التنمية من دون استقرار. إن السبيل صوب الاستقرار في غينيا – بيساو يتطلب اتباع نهج متكامل وعملي. ذلك يعني أنه، بالإضافة إلى التركيز الحالي على تحقيق الاستقرار من القمة إلى القاعدة، ينبغي لنا أيضا أن نستثمر الطاقات والموارد لتعزيز الاستقرار من القاعدة إلى القمة. وتحقيقا لتلك الغاية، أهيب بالجهات المانحة النظر في تخصيص مزيد من الموارد للقطاعات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم وبرامج تمكين المرأة وتهيئة الفرص من أجل شبابنا.

إن شعب غينيا – بيساو قادر على الصمود وسلمي ولائق ويعمل بجد. وكل ما يطمح إليه هو تحسين حياته اليومية والتغلب على قسوة الفقر. ويجب ألا نعيق تلك التطلعات أو نقيدها بالظروف السياسية الطارئة. وبينما نواصل العمل مع أبناء غينيا – بيساو من أجل العودة إلى الاستقرار الكامل، ينبغي لنا تصميم سياسات وبرامج قادرة على التكيف تعود بالفائدة عليهم تكون منيعة على الهشاشة وعدم الاستقرار. وشعب غينيا – بيساو يعول على دعم مجلس الأمن ودعم المجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد توري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي أغويار باتريوتا.

السيد دي أغويار باتريوتا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

وأنا ممتن للإحاطة الإعلامية الشاملة التي أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو السيد موديبو توري، إذ أنها حسنة التوقيت في ظل الظروف الراهنة وأرحب بها. وأود إضافة إلى المعلومات التي قدمها السيد توري في إحاطته الإعلامية، أن أضيف بعض العناصر على أساس المناقشات التي دارت في لجنة بناء السلام في ٢٢ آب/أغسطس التي نأمل أن تكون مفيدة لمداولات المجلس.

لقد قطعت غينيا – بيساو شوطا طويلا منذ الانقلاب الذي وقع في عام ٢٠١٢. وقد أحرز البلد تقدما كبيرا في تثبيت أقدامه صوب إرساء الديمقراطية واعترف العديد بالتقدم المحرز الآن حتى في خضم الوضع الذي يظل البلد محاصرا فيه في المأزق السياسي. وبالرغم من الاستقرار الهش الذي لا يمكن إنكاره، يبدو أن الجهات الفاعلة الوطنية تتفهم أنها يجب أن

تحدد مواقعها في سياق احترام سيادة القانون والالتزامات القانونية الدولية للبلد ودستوره. ذكرنا الأسبوع الماضي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية السيد جيفري فيلتمان، عندما قدم إحاطة لتشكيلة غينيا – بيساو بشأن رحلته الأخيرة إلى بيساو، بأن السلطات في ذلك البلد اليوم لم تعد تواجه المعضلة التي واجهتها في أعقاب انقلاب عام ٢٠١٢ حينما كان هناك خلاف حول من سيمثل حكومة البلد بصورة مشروعة خلال دورة الجمعية العامة لذلك العام.

وفي هذا الصدد اتفق الآن المراقبون الإقليميون والدوليون الذين كانوا آنذاك منقسمين بشأن المسائل المتصلة بغينيا – بيساو على دعم خطة قوية لتحقيق التنمية والاستقرار في البلد. إن توافق الآراء الذي يميز اليوم الإشراف على التحديات الحالية في غينيا – بيساو سواء في لجنة بناء السلام وفي مجلس الأمن يستحق تسليط الضوء.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة السياسية الهشة في غينيا – بيساو لا تزال مصدر قلق للكثيرين في غرب أفريقيا وخارجها. في منطقة شهدت تقدما كبيرا في توطيد السلام والاستقرار من خلال السبل الديمقراطية، لا تزال غينيا – بيساو حلقة ضعيفة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه مناشدة قوية للجهود الجماعية الرامية إلى مساعدة السلطات الوطنية في غينيا – بيساو على إيجاد الحلول لمشاكل الحوكمة فيها. ويجب أن تناقش الخيارات على نحو عاجل. وكلما سمحنا للأزمة بالاستمرار خاطرنا بتقويض التقدم الذي أحرز حتى الآن بل وربما القضاء عليه. لدينا مخاوف لها ما يبررها بأنه سيصبح من الصعب توجيه البلد مرة أخرى إلى المسار الصحيح إذا لم يتم إيجاد حلول قابلة للتطبيق في الأجل القصير لجعل حكم البلد فعال حقا.

وتدعم لجنة بناء السلام الحوار السياسي الشامل والمثمر، كما جاء في البيان الصحفي الصادر في ٢٦ آب/أغسطس من جانب التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة إيجابية في تمهيد الطريق للسياسات الطويلة الأجل التي يحتاجها البلد، بما في ذلك إمكانية إجراء عملية مراجعة للدستور. ويمكن للجنة بناء السلام أن تساعد تلك الجهود وغيرها من الجهود، على سبيل المثال، من خلال تعبئة الخبراء الدستوريين القادرين على تقديم المشورة المناسبة، حسب الاقتضاء وفي إطار الاحترام الكامل للسيادة الوطنية. وبغية معالجة المسائل الطويلة الأجل، سيكون على أبناء غينيا – بيساو إبداء الحكمة والإبداع لإنشاء نموذجهم الدستوري السياسي القابل للتطبيق والمواءمة مع خصوصياتهم.

وتعتقد اللجنة أنه يجب على الشركاء الدوليين بذل كل جهد لدعم مواصلة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. ولا يسعنا إرسال إشارات خاطئة بشأن أهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة بينما نعالج التحديات المتبقية. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه بدور الدعم المالي للاتحاد الأوروبي لضمان تجديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في حزيران/يونيه من هذا العام.

وفي الختام تعتقد اللجنة أن عدم وجود الإرادة السياسية الحقيقية للتغلب على حالة الجمود الحالية يمنع سن التدابير الحكومية التي من شأنها أن تؤدي إلى فوائد ملموسة للسلام. وتحث اللجنة الأحزاب السياسية ومن خلالها جميع الجهات الفاعلة التشريعية على العمل معا والتعجيل باستئناف الحوار البناء والتعاوني من أجل الموافقة على برنامج الحكومة وميزانية الدولة. وبدون خريطة طريق وطنية للسياسة العامة وميزانية للحفاظ على دولة تقوم بمهامها سيكون البلد في وضع سيئ لتلقي الدعم من المجتمع الدولي بالرغم من النوايا المعلنة لتوفير الدعم. وتعتقد اللجنة أن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس

الأمن، يجب أن يشجع بقوة الجهود الدبلوماسية الإقليمية، مثل تلك التي اتفق عليها في الاجتماع العادي التاسع والأربعين لتجمع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في داكار في حزيران/يونيه. وأتطلع إلى التبكير بإيفاد بعثة رفيعة المستوى تتألف من رؤساء السنغال وسيراليون وغينيا. إن الرئيسة جونسون سيرليف رئيسة ليبريا، بصفتها الرئيسة بالنيابة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تضطلع بدور القيادة في ذلك الصدد. وتشجع اللجنة أيضا المشاورات الرامية إلى تنظيم اجتماع لفريق الاتصال الدولي لغينيا – بيساو.

وختاما ستواصل اللجنة إقناع جميع الجهات الفاعلة بأهمية التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥. وهذا ينطبق أيضا على تعهدات الجهات المعنية الوطنية والدولية. إن الالتزام الواضح بوضع المصالح الوطنية فوق كافة المصالح الأخرى سيساعد على تقوية الشراكات بين الحكومة وداعميها الدوليين. ولذلك نحث السلطات الوطنية على السعي إلى سبيل صوب الحوكمة المستدامة والبناءة حيث توجه المعارضة من دون ارتهان منظورات البلد المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي أغويار باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيرموديث.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن بصفتي ممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) المعنية بغينيا – بيساو. وأود أن ألخص الجوانب الرئيسية للمناقشة المتعلقة بتقرير الأمين العام (S/2016/720) عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو التي عقدت خلال المشاورات غير الرسمية للجنة في ١٩ آب/أغسطس.

وكان تقييم هذا العام أقل تشجيعا من ذلك الوارد في التقرير السابق للأمين العام (S/2015/619)، خاصة فيما يتعلق بالحالة السياسية التي شلت مؤسسات الدولة، وأدت إلى الإحباط الذي تشعر به العديد من الجهات الدولية المانحة. وأعاقت الأزمة تنفيذ الحكومة إصلاحات هامة، وأضعفت قدرتها على التعامل مع قضايا من قبيل الجريمة والاتجار غير المشروع والإرهاب. وعلاوة على ذلك، أثنت الحالة أيضا الجهات المانحة الدولية عن الوفاء بتعهداتها. لكن شكلت توقعات النمو الاقتصادي للبلد لعام ٢٠١٦، وتجديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، والجهود المتواصلة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، كلها عوامل إيجابية يمكن أن تسهم في إنهاء الأزمة.

ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، لا يزال لجزاءات الأمم المتحدة أثر رادع على القوات العسكرية، التي لم تشارك مباشرة في الحياة السياسية للبلد. ومع ذلك، فإن خطر تدخل الجيش قد يزداد إذا استمرت الأزمة السياسية؛ ولم تنفذ إصلاحات في القطاعات ذات الصلة؛ وعلى وجه الخصوص، إذا حال وضع الميزانية المحفوف بالمخاطر دون دفع مرتبات الجنود.

وفيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على ١١ شخصا، أفيد عن سفر ما لا يقل عن أربعة منهم إلى الخارج، لما يفترض أنه لتلقي العلاج الطبي. وكان يمكن تبرير تلك الرحلات، التي جرت في انتهاك للحظر المفروض على السفر، بأسباب إنسانية، والتي يمكن أن تكون من بين الأسباب الممكنة التي تتيح للجنة إصدار إعفاء. لكن، لم يقدم طلب من هذا القبيل.

ولا تزال الأسباب العميقة الجذور لمشاكل غينيا – بيساو قائمة، وبالتالي لا يمكن استبعاد إمكانية انزلاق البلد مجددا إلى حالة عدم الاستقرار والأزمات غير الدستورية. وفي هذا الصدد، كرر الأمين العام توصياته التي قدمها خلال العام الماضي، ودعا من خلالها إلى الحفاظ على نظام ومعايير الجزاءات، وتوجيه

رسالة قوية مفادها أن الجزاءات ستفرض على جميع العناصر المتسببة في القلاقل، وأخيرا، اعتماد تدابير إضافية وزيادة في تسمية الأفراد والكيانات. كما أوصى بالنظر في إنشاء فريق خبراء وتحديد معايير رفع الجزاءات. كما أوصى التقرير بأن تنظر اللجنة في إمكانية تكليف رئيسها بزيارة غينيا – بيساو، وإعادة النظر في مسألة قائمة الجزاءات، بما في ذلك تحديث القائمة. ورأى عدد من أعضاء اللجنة أن التقييم الوارد في التقرير متوازن وسليم؛ لكن بعض الأعضاء أعرب عن قلقهم العميق إزاء تدهور الحالتين السياسية والاقتصادية لغينيا – بيساو.

وفيما يتعلق بالجزاءات، قدم بعض أعضاء اللجنة تعليقات إيجابية مفادها أن التدابير لا تزال مفيدة وفعالة. وأيدوا أيضا مواصلة نظام الجزاءات. وسلط الأعضاء الضوء أيضا على أن الجزاءات وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، ومن ثم يتعين تكييفها مع الحالة الميدانية. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء التوسع في تفسير معايير الإدراج في قائمة الجزاءات، وتساءلوا عن وجاهة ذلك.

وفيما يتعلق بتوصية الأمين العام المتعلقة بالنظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء، أشار بعض الأعضاء إلى أنه بوسع الخبراء المساعدة على جمع معلومات مفيدة وفي الوقت المناسب لكي تستخدمها اللجنة، ولا سيما فيما يتعلق بعملية الإدراج والشطب من قائمة الجزاءات. وكانت اللجنة قد اتخذت بالفعل خطوات فيما يتعلق بإمكانية تنقيح قائمة الجزاءات، بما في ذلك الموافقة على توجيه رسالة إلى الممثل الدائم لغينيا – بيساو، تطلب فيها إثبات وفاة السيد سانها كلوسي، الذي يبدو أنه توفي في شهر نيسان/أبريل. كما حث بعض الأعضاء أيضا على توجيه رسالة إلى غينيا – بيساو، مفادها أن المجلس ظل متيقظا وكان يتابع عن كثب تطور الحالة في البلد.

وعند تناول المسائل والملاحظات الواردة من الأعضاء، أشار السيد كلفين أونغ، رئيس فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، الذي عرض تقرير الأمين العام، والسيد أنتيرو لوبيز، نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، الذي انضم إلى الجلسة من بيساو، عن طريق تقنية التداول بالفيديو، إلى أنه كان بالفعل لنظام الجزاءات القائم والمعايير القائمة، أثر إيجابي على الحالة في غينيا – بيساو، وأن استمرار النظام يشكل بالفعل رسالة قوية للجيش لكي يظل على الحياد. وعلاوة على ذلك، يعتبر شعب غينيا – بيساو استمرار نظام الجزاءات باعتباره دليلا على اهتمام والتزام المجلس. وفيما يتعلق بإمكانية تنقيح نظام الجزاءات، فإنهما قد أوضحا بأن المعايير واسعة بما فيه الكفاية لكي تشمل جميع العناصر التي يمكن أن تعطل النظام الدستوري، بغض النظر عن انتمائها الحزبي. وفي هذا الصدد، يمكن لفريق الخبراء تقديم معلومات مفيدة ودقيقة وفي الوقت المناسب، والمساعدة على زيادة الوعي بمشاكل غينيا – بيساو.

وفيما يتعلق بالإرهاب، أفاد الأمين العام عن وجود أنشطة إرهابية مؤخرا تنطوي على عمليات تجنيد يقوم بها أشخاص مرتبطون بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وعن خطر زيادة الأنشطة الإرهابية في غينيا – بيساو. ومع ذلك، في الوقت الحاضر، لم يتوفر ما يكفي من المعلومات لتقديم صورة واضحة عن الحالة.

وهناك أيضا اعتراف بالدور الإيجابي الذي تضطلع به القوات المسلحة وقادتها حتى الآن. ومع ذلك، جرى الإعراب عن القلق إزاء حقيقة اكتساب الجيش المزيد من الشعبية بين السكان بسبب عدم قدرة الحكومة الحالية الواضحة، على توفير الخدمات الأساسية، ودفع المرتبات وتهيئة الظروف الملائمة للمجتمع الدولي لكي يفي بتعهداته المتعلقة بالمساهمات المالية.

وأخيرا، فيما يتعلق بجهود الوساطة التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، تم تأكيد أن

الممثل الخاص للأمين العام، مصمم تماما على الاجتماع بجميع الجهات المعنية الوطنية والدولية المهتمة للنظر في الحالة، بما في ذلك بغية تيسير الزيارة الرئاسية الرفيعة المستوى المقترحة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيرموديث على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة غينيا – بيساو.

السيدة لوبيز دلفا (غينيا – بيساو) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة وفد بلدي إلى طاولة مجلس الأمن، وعلى إعطائي الكلمة. وأود أيضا تهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس خلال الشهر الحالي.

وباسم السفير جواو سواريس دا غاما، الممثل الدائم لغينيا – بيساو لدى الأمم المتحدة، وباسم كامل وفد بلدي، اسمحوا لي أن أشكر السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو، وعلى اهتمامه المستمر بالحالة السياسية في بلدي منذ وصوله إلى بيساو. إن جهوده الرامية إلى إشراك جميع الأطراف المعنية في التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن كيفية المضي قدما لحل الأزمة الحالية، هي محل تقدير كبير. كما نعرب عن امتناننا لسعادة السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية وعلى انخراطه الشخصي، من خلال لجنة بناء السلام، من أجل قضية بناء السلام في غينيا – بيساو. وأود أيضا أن أشكر نائب الممثل الدائم لأوروغواي، بصفته ممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، على إحاطته الإعلامية عن حالة نظام الجزاءات الخاص بغينيا – بيساو. وأود أن أشكر ممثل تيمور – ليشتي، الذي سيتكلم بصفته رئيسا لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على بيانه وعلى كل الدعم الذي تقدمه جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لغينيا – بيساو.

وليس لديّ الكثير لأضيفه بعد هذا التقرير الشامل للغاية، وكل ما قيل عن الحالة في غينيا – بيساو سوى أن أطلب إلى جميع أعضاء مجلس الأمن مواصلة تقديم الدعم إلى بلدنا وشعبه. وتبيّن آخر التطورات التي حدثت في البلد خلال الأيام القليلة الماضية أن العناصر الرئيسية الفاعلة من كلا الحزبين الرئيسيين قد انخطرت في نهاية المطاف في حوار مفتوح لأجل التوصل إلى توافق الآراء اللازم لاستئناف العمل العادي للبرلمان الوطني، وهي خطوة أساسية نحو الموافقة على الميزانية الوطنية والمضي بالبلد قدما.

وقد ساعدت آخر زيارة للمجلس إلى غينيا – بيساو – وهي الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان – والجهود الدبلوماسية الأخيرة التي يقودها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والمنظمات الدولية الأخرى في البلد على طمأنة شعب غينيا – بيساو على استمرار الاهتمام به، وأن المجتمع الدولي لا يزال يقدم إلينا المساعدة في جهود تحقيق السلام والاستقرار في بلدنا.

ويدرك شعبنا أن الجهد الرئيسي نحو السلام والاستقرار لا يزال مسؤولية أساسية يتحملها شعب غينيا – بيساو نفسه. ومع ذلك، لا تزال الأزمات السياسية مستمرة، في حين أصبحت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد لا تطاق، ما يعني ضرورة استمرار وجود المجلس ومواصلة إسهاماته، فضلا عن اتخاذ الإجراءات الملموسة لصالح شعب غينيا – بيساو على وجه الاستعجال. وندرك أنه لم تتحقق بعد النتائج والتعهدات الكاملة التي تم التعهد بها في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين من أجل إنعاش غينيا – بيساو المعقود في بروكسل، والتي يعوّل عليها مواطنو غينيا – بيساو كثيرا، وأن ذلك ربما يتطلب تهيئة بيئة سياسية مواتية في البلد – في حين أنه لا يمكن تأجيل معاناة السكان.

ونعرب عن تقديرنا العميق لتجديد بعثة ولاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لمدة سنة

إضافية بدعم من شركائنا في الجماعة نفسها. بيد أنه يساورنا قلق بالغ إزاء الأنباء القائلة بمغادرة البعثة لبلدنا بعد هذا العام. ونأمل أن يتمكن البلد حينها من إيجاد السبيل للاعتماد على نفسه فيما يتعلق بتحقيق السلام وأن يظل الجيش الذي ما يزال خارج الساحة السياسية في البلد حاليا كما هو. فما زالت قوات الجيش ملتزمة بقدر عال من المهنية، ونشيد بهم على ذلك. ويكتسي الدعم المالي من قبل المجتمع الدولي للتخفيف من حدة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة التي يعاني منها السكان أهمية بالغة وتشتد الحاجة إليها في هذا الوقت.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناننا إلى جيراننا الأقربين، وخاصة السنغال، التي هي عضو في المجلس، على مشاركتهم من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن جميع شركاء وأصدقاء غينيا – بيساو، على الدعم المتواصل والمساعدة على تحقيق السلام والاستقرار في بلدنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور – ليشتي.

السيد دا كوستا فريتاس (تيمور – ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهانينا لكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد موديبو إبراهيم توريه، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده في مساعدة السلطات في البلد على حل الأزمة.

ويشرفني أن أخاطب المجلس باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي تضم أنغولا، البرازيل، البرتغال، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، كابو فيردي، موزامبيق، وبلدي تيمور – ليشتي.

ونرحب بآخر تقريرين للأمين العام (S/2016/675 و S/2016/72) عن غينيا – بيساو، ونؤيد توصياتهما تماما.

وما تزال الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تشعر بقلق عميق إزاء استمرار المأزق السياسي والحالة العامة في غينيا – بيساو. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء صعوبة توفير الخدمات الأساسية للسكان ووقف عملية الإصلاحات الهامة في البلد. وقد انعكست الأضرار الناجمة عن تلك القيود بالفعل، خاصة على النظم الصحية والتعليمية، علاوة على الحرمان الاقتصادي في غينيا – بيساو. ويساورنا قلق عميق من أن تتصاعد هذه الآثار لتتحول إلى توترات اجتماعية. وندعو جميع الأطراف إلى الانخراط في حوار بنّاء وتهيئة الظروف الملائمة للموافقة على برنامج الحكومة والميزانية الوطنية، بما يدل على الالتزام بتحقيق التنمية الطويلة الأجل في البلد. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إنهاء وقف التعاون الدولي وتقديم المعونة التي تشتد الحاجة إليها.

وتثني الجماعة على العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي، وترحب في ذلك الصدد بالقرار الصادر عن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تجديد ولاية بعثتها في غينيا – بيساو. ولا يسعنا التشديد بما يكفي على دورها في الإسهام في تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو. ونهنئ في ذلك الصدد، الاتحاد الأوروبي على القرار الذي اتخذه بتوفير التمويل لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشعر بقلق عميق إزاء الآثار الضارة التي قد تترتب عن انسحاب البعثة في نهاية المطاف قبل ضمان استقرار الحالة الأمنية في البلد. ونحث الشركاء الدوليين على النظر في السبل التي تمكننا من مواصلة دعم تحقيق السلام والتنمية في غينيا – بيساو.

ونعرب عن تقديرنا العميق للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، بشأن زيارته الأخيرة لغينيا – بيساو أثناء اجتماع التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام في غينيا – بيساو. ونود لذلك الغرض وللجهود الحثيثة نفسها، أن نشكر أيضا سعادة السفير دي أغويار باتريوتا، رئيس التشكيلة.

ونكرر دعوتنا إلى جميع أصحاب المصلحة الوطنيين: الأجهزة السيادية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، إلى الالتزام بالحوار البنّاء والشامل للجميع فيما يتعلق باحترام الدستور والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. ولا مناص من التحلي بالحنكة السياسية لحل المأزق السياسي والمضي قدما نحو تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، فضلا عن حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع مواطني غينيا – بيساو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.